الأمم المتحدة

A/63/116

الجمعية العامة

Distr.: General
10 July 2008
Arabic
Original: English/Russian/Spanish

الدورة الثالثة والستون

البند ٩١ (ن) من القائمة الأولية*

نزع السلاح العام الكامل

مراعاة المعايير البيئية في صياغة وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٢

ثانيا – الردود الواردة من الحكومات ٢

إسبانيا ٢

أوكرانيا ٧

بنما ٧

صربيا ٨

قطر ٩

كندا ١٠

كوبا ١١

لبنان ١٤

اليونان ١٥

* A/63/50.

310708 230708 08-41894 (A)

أولا – مقدمة

١ – في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، اتخذت الجمعية العامة القرار ٢٨/٦٢ المعنون ”مراعاة المعايير البيئية في صياغة وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة“. ودعت الجمعية العامة في الفقرة ٤ من القرار المذكور جميع الدول الأعضاء إلى أن تقدم إلى الأمين العام معلومات عن التدابير التي اتخذتها لتعزيز الأهداف المتوخاة في ذلك القرار، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا يتضمن تلك المعلومات إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين.

٢ – وتلبية لذلك الطلب، وُجّهت في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨ مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء تدعوها إلى تقديم معلومات عن الموضوع. وقد أدرجت الردود التي استُلمت في الفرع الثاني أدناه. وستصدر الردود التي سترد لاحقا كإضافات لهذا التقرير.

ثانيا – الردود الواردة من الحكومات

إسبانيا

[الأصل: بالإسبانية]
[٥ أيار/مايو ٢٠٠٨]

١ – إن التقليص إلى الحد الأدنى من الآثار التي يمكن أن تتركها على البيئة الأنشطة التي تضطلع بها إسبانيا، بما في ذلك تنفيذ اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة، يولى أهمية كبرى.

٢ – وترد في ما يلي الإجراءات المتبعة في تدمير الأسلحة أو الذخائر نتيجةً لتنفيذ الاتفاقات الرئيسية لنزع السلاح وتحديد الأسلحة التي إسبانيا عضو فيها.

تدمير الألغام المضادة للأفراد: اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام (اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد)

٣ – تفرض اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد لسنة ١٩٩٧ تدمير المخزونات الوطنية في أجل لا يتعدى أربع سنوات ونصف بعد إيداع صك التصديق.

٤ – وبموجب القانون ١٩٩٨/٣٣ المؤرخ ٥ تشرين الأول/أكتوبر والمتعلق بالحظر التام للألغام المضادة للأفراد والأسلحة ذات الأثر المماثل (الجريدة الرسمية رقم ٢٣٩، المؤرخة ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨)، تلتزم إسبانيا بتدمير عتادها من الألغام المضادة للأفراد قبل

٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. ومع ذلك، انتهت عملية التدمير عشرة أشهر قبل ذلك، يوم ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، أي قبل الأجل النهائي الذي حددته المادة ٤ من الاتفاقية بأكثر من سنتين.

٥ - وقد قامت بعملية تدمير الألغام المضادة للأفراد الشركة الإسبانية Fabricaciones Extremeñas التي ضمنت أعلى مستوى من الأمن وأثرا معدوما على البيئة، وفقا لمقياس الجودة ISO-1400 والأمر التوجيهي الأوروبي 94/67EC بشأن إحراق النفايات الخطيرة.

٦ - وفي المجموع، دُمِّر ٣٦٥ ٨٤٩ لغما في أجل قياسي بلغ ٢٨ شهرا، بمعدل ٢٠٠ ١ لغم في اليوم. وقد بلغت التكلفة الإجمالية للعملية ٠٠٠ ٢٢٨ ٣ يورو، وبذلك لم تتعدَّ كلفة تدمير اللغم الواحد ٣,٨ يورو.

٧ - وبدأت العملية بتفكيك الألغام وفصل العبوة المتفجرة عن الهيكل وبقية المكوّنات. وبعدها، كانت المادة المتفجرة تُحرَق في فرن تبلغ حرارته ٤٥٠ درجة مئوية. ثم، كانت الغازات الناجمة عن ذلك تخضع لسلسلة من عمليات المعالجة تُفصَل فيها المعادن الثقيلة التي تجمعها لاحقا مؤسسات إدارة النفايات. وكانت الغازات النهائية تخضع لعملية أكسدة حفازة يتحول عن طريقها أول أكسيد الكربون إلى غاز ثاني أكسيد الكربون بحيث تصبح غير مضرة للبيئة. وكشاهد على القضاء على هذه الألغام، تم الاحتفاظ بالغلاف الذي يحمل الرقم الترتيبي وتاريخ التدمير.

تدمير الأسلحة التقليدية: معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا

٨ - تفرض معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا التي دخلت حيز النفاذ سنة ١٩٩٢ تخفيض المخزونات، الأمر الذي فرض في حالة إسبانيا التخلص من ٣٧١ دبابة و ٨٧ قطعة مدفعية، وهي عملية تم الانتهاء منها في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

٩ - وبعد ذلك التاريخ، تواصلت عمليات التخلص من الأسلحة بهدف عدم تجاوز الحدود المرسومة في الفئات الخمس للأسلحة ومن أجل التعويض عن ارتفاع العدد بسبب دخول عتاد حديث للخدمة بعد تدمير العتاد الأقدم. وعلاوة على ذلك، باشرت إسبانيا عملية لتخفيض المخزونات تتجاوز الواجبات التي تفرضها المعاهدة.

١٠ - وينظم عملية تدمير الأسلحة ''بروتوكول الإجراءات المنظمة لتخفيض الأسلحة والعتاد التقليدي التي تحددها المعاهدة'' الذي ينص على عمليات المعالجة التي ينبغي أن تخضع لها قطعة سلاح لتعتبر غير صالحة للاستعمال؛ لكنه لا ينص على أي لائحة بيئية، بل على العكس ينص على أنّ ''لكل دولة الحق في استخدام أيّ تكنولوجيا تعتبرها ملائمة''.

١١ - وفي حالة إسبانيا، تم التعاقد بشأن تخفيض الأسلحة والعتاد مع مؤسسات خاصة تخضع، من وجهة نظر بيئية، للقواعد العامة للدولة والقواعد الخاصة بالمقاطعات المتمتعة بالحكم الذاتي حيث يجري التخفيض.

١٢ - وتجري العملية كما يلي:

- أولا، تسحب من السلاح المكونات الصالحة والتي لا يلزم تخفيضها وفقا للمعاهدة، وكذلك أي ذخيرة متبقية. وتقوم بهذه الخطوة الوحدات العسكرية ذاتها.
- ثم تُسلم المسؤولية للمؤسسة المكلفة بالتخفيض الملزمة بأن تسحب مسبقا أيّ ملوثات متبقية؛ وهذا يعني السوائل أو الغازات القابلة للاشتعال، أو مواد التشحيم، أو سوائل التبريد؛ والبطاريات الكهربائية وأجهزة الإضاءة الثابتة؛ ويتم تنظيف سخام الدائرة المغلقة (مع تصفية المياه المستعملة). وتمر هذه الملوثات جميعها في الشبكة الوطنية لجمع المواد الخطيرة التي تستجيب قواعدها للمعايير العامة المنصوص عليها في المجال البيئي في الاتحاد الأوروبي.
- وأخيرا، تُدمَّر الأجزاء المعدنية عن طريق إحدى العمليات التالية: القطع أو اللي أو السحق. وقد رفضت إسبانيا طريقة التدمير باستخدام المتفجرات، تحديدا بسبب تكلفتها البيئية. وتستفيد المؤسسات الخاصة ذاتها من البقايا المعدنية كخردة فتحتفظ بها كجزء من مردود خدماتها وتنقلها إلى الأفران العالية الحرارة لتذويبها.

تدمير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة: وثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

١٣ - يُشير الفرع الرابع - جيم (٢) من وثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى أنه ''يُستعان بالتدمير، عموما، من أجل التخلص من الأسلحة المتاجر فيها بشكل غير مشروع التي صادرتها السلطات الوطنية، ما أن يتم الانتهاء من الإجراءات القانونية''.

١٤ - ويشمل المعيار المذكور الأسلحة التي تصادرها القوات الإسبانية المشاركة في عمليات حفظ السلام. ووفقا لما ينص عليه قانون الأسلحة الخاص بنا، يصبح تدمير الأسلحة أكثر سرعة كلما كان عدد المُصادَر منها صغيرا - وهذا العدد يتناقص بتناقص حدة الأزمة - وكلما عانى تخزينها من ثغرات و لم يكن من المتيسر دائما ضمان أمنها الواجب. وفي حالة المسدسات والبنادق، تُثقَب الماسورة والعناصر الأساسية لعلبة التشغيل. وفي ما يتعلق بالبنادق القاذفة للقنابل أو قاذفات اللهب، يُستخدَم السحق إن أمكن الوصول إلى أي منشأة تمتلك

مكبسا هيدروليكيا، وفي ما سوى ذلك تُقطع بمشعل قاطع. وتُعَدّ، تحت إشراف رئيس الوحدة، قائمة بالعناصر التي دُمِّرت وترسل القائمة إلى إدارة المنظمة الدولية التي تقود البعثة. وإضافة إلى ذلك، يجري أحيانا تدمير الأسلحة المصادرة في إطار احتفالات يحضرها شهود وممثلون عن وسائط الإعلام المحلية.

١٥ - وبالمثل، ينص الفرع الرابع - جيم (١) من وثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على أنه ''يفضل تدمير جميع الأسلحة التي يتقرر أنها زائدة عن الاحتياجات الوطنية''. وفي هذه الحالة، يكون عدد الأسلحة التي ينبغي تدميرها كبيرا وتكون مخزونة على النحو الملائم. وتوضع برامج للحد من الأسلحة تضطلع بها، ما إن يحدد تمويلها، منشآت صناعية تديرها دوائر اللوجستيات التابعة لوزارة الدفاع، أو يُعهَد بها إلى مؤسسات خاصة مسجلة لهذا الغرض. والتقنية المستخدمة عادة هي السحق و/أو القطع بمقصلة كهربائية أو هيدروليكية، وهما التقنيتان الأقل تلويثا. وبالمقابل، في حالات الضرورة القصوى، تُقطع الأسلحة بمشعل قاطع يعمل بالأوكسجين والأسيتلين أو بمنشار كهربائي. ويجري التأكد دائما من أن مجمل السلاح وعناصره الأساسية والثانوية غير صالحة للاستعمال. ويشطب السلاح من قائمة الجرد بواسطة شهادة تدمير يُعدّها مجلس ضباط معيّن لهذه الغاية. وما أن يتم تفكيك السلاح، تُفصل الأجزاء المعدنية عما تبقى: الخشب والبلاستيك والبكلايت والزجاج وما إلى ذلك. وعند فصل المكونات المختلفة، تُرسَل الخردة المعدنية إلى مراكز الصهر، في حين يجري تصريف باقي النفايات عن طريق الشبكة الوطنية لمعالجة النفايات.

أوكرانيا

[الأصل: بالروسية]
[٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨]

أعد المعهد المركزي لعلوم وبحوث التسلح والتكنولوجيا العسكرية، التابع للقوات المسلحة الأوكرانيا، في أيار/مايو ٢٠٠٧، مشروعا باسم ''إدارة السلامة الإيكولوجية لترسانات وقواعد ومستودعات القذائف الصاروخية والذخائر التابعة للقوات المسلحة الأوكرانية''.

بنما

[الأصل: بالإسبانية]
[٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٨]

أدرجت جمهورية بنما في تشريعاتها الوطنية معاهدات شتى متعددة الأطراف ترمي إلى تحقيق هذه الأهداف، مثل اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مضرة للغاية أو ذات آثار عشوائية.

صربيا

[الأصل: بالانكليزية]
[٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨]

اعتمدت جمهورية صربيا، في سياق امتثالها التام لواجباتها الدولية في مجال حماية البيئة، قوانين ذات صلة بهذا الموضوع تُطبَّق على نحو متسق.

وفي ما يتعلق بتنفيذ اتفاقات نزع السلاح، تُتبع عند إتلاف فوائض الأسلحة والذخائر تكنولوجيات تتيح تفكيكها إلى مكوّناتها وإعادتها مواد خاما ثانوية يمكن استعمالها من جديد في الصناعة. ويُستخدم التفجير فقط لتدمير مكوّنات الذخائر غير المفككة، وذلك لأسباب أمنية، ويُحتفظ بمستوى التلوث ضمن الحدود التي ينص عليها القانون.

ويُرصَد تلوث المياه والأرض والجو في المنطقة التي توجد فيها مرافق التفكيك والتدمير. وتقام حاليا منشآت لإحراق الذخائر من العيار الخفيف في دوائر مغلقة لتنقية الغازات إلى. والهدف من ذلك توفير مزيد من الحماية للبيئة ولمكان التدمير.

قطر

[الأصل: بالانكليزية]
[٢ أيار/مايو ٢٠٠٨]

سنّت دولة قطر القانون رقم ٢٠ (٢٠٠٢) المتعلق بحماية البيئة؛ ومدوّنة التشريعات ذات الصلة به، الصادرة عام ٢٠٠٥، ملزمة لجميع كيانات الدولة في سياق اضطلاعها بأنشطتها وأعمالها وفقا للقانون. وفي ميدان الأسلحة، انضمت دولة قطر إلى جميع معاهدات حظر أسلحة الدمار الشامل، وهي لا تمتلك أيّ أسلحة أو ذخائر ملوّثة للبيئة. وفي ما يخص الأسلحة التقليدية الموجودة لديها، فإن المعايير البيئية تؤخذ بالاعتبار كلما ظهرت الحاجة إلى إتلاف أي منها.

كندا

[الأصل: بالانكليزية]
[١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨]

لدى كندا القوانين والتشريعات اللازمة لدعم مراعاة القواعد البيئية. وتشمل هذه القوانين والتشريعات القانون الكندي للتقييم البيئي والمشاريع المنفذة خارج إطار التشريعات الكندية. واعتماد معايير بيئية متشددة على الصعيدين الوطني والدولي هو أفضل السبل لكفالة تقليص الآثار السلبية على البيئة إلى حدها الأدنى.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]
[١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨]

١ - تكتسب مراعاة المعايير البيئية في صياغة وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة أهمية خاصة نظرا للنزعة الانفرادية التي يسعى البعض إلى فرضها في العلاقات الدولية.

٢ - وفي هذا السياق، تسترعي الانتباه السياسات الرامية إلى شن حروب في مختلف أنحاء العالم، واللجوء إلى استراتيجيات عدائية تشتمل على شن هجمات وقائية، والاستخدام العشوائي لجميع أنواع الأسلحة، بما في ذلك إمكانية استخدام الأسلحة النووية، ورفض عقد أي التزامات جديدة متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي. وفي الوقت نفسه، تواصل قوى عظمى معيّنة سباق التسلح الذي يجري بسرعة في سياقه تحسين نوعية الأسلحة التقليدية، كما تبقى ترساناتها الهائلة من الأسلحة النووية على حالها.

٣ - ويمثل وجود أسلحة الدمار الشامل وتطويرها المستمر أحد التهديدات الأكثر خطورة للسلام والأمن الدوليين، وكذلك للتوازن البيئي الهش لكوكبنا، وللتنمية المستدامة للجميع دون تمييز. ومن أجل ذلك، تؤكد كوبا أن الحل الوحيد الفعال حقا لتلافي الآثار المأسوية لاستخدام أسلحة الدمار الشامل هو الإزالة التامة لهذا النوع من الأسلحة، وتعتبر أنّ تعميم الانضمام إلى المعاهدات الدولية التي تحظرها أمر بالغ الأهمية.

٤ - واكتسبت جمهورية كوبا خبرة واسعة في صياغة وتطبيق القوانين والسياسات التي تتيح مراعاة المعايير البيئية في جميع جوانب الحياة الاجتماعية، بما في ذلك تطبيق هذه المعايير في مختلف الصكوك الدولية المتعلقة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة.

٥ - وتمتلك كوبا قاعدة قانونية متينة لحماية البيئة:

- فالمادة ٢٧ من دستور جمهورية كوبا يتضمن مفهوم التنمية المستدامة.
- ويحدد القانون رقم ١٩٩٧/٨١ بشأن البيئة مبادئ السياسة البيئية الكوبية، ومن بينها أنّ الإدارة البيئية شاملة وتتداخل فيها عدة قطاعات؛ وتشارك فيها بطريقة منسقة أجهزة الدولة وغيرها من الهيئات والمؤسسات والمجتمع والمواطنون عامة، كل وفقا لكفاءاته وقدراته الخاصة.
- ويحدد المرسوم بقانون رقم ٢٠٧ ''بشأن استخدام الطاقة النووية'' المبادئ العامة ذات الصلة بهذا الموضوع.

- وينص المرسوم رقم ٢٠٨ ''بشأن النظام الوطني لحصر المواد النووية ومراقبتها'' على القواعد اللازمة لاستخدام النظام المذكور بغية المساهمة في إدارة المواد المذكورة بشكل يتسم بالكفاءة وكشف أي استخدام لها أو فقدانها أو نقلها بشكل غير مصرح به.

- ويتجلى التشريع الوطني المتعلق بالأمن البيولوجي وتنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية بأوضح شكل في المرسوم بقانون رقم ٩٩/١٩٠ ''بشأن الأمن البيولوجي''، وفي القرار رقم ٢٠٠٤/٢ الصادر عن وزارة العلوم والتكنولوجيا والبيئة والمعنون ''القانون بشأن حصر ومراقبة المواد البيولوجية وما يتصل بها من معدات وتكنولوجيا''، وكذلك في آخر تحديث لـ ''قائمة العوامل البيولوجية المضرة بالإنسان والحيوان والنبات'' وفي ''القانون الساري على منح التراخيص في مجال الأمن البيولوجي'' الصادرين عن وزارة العلوم والتكنولوجيا والبيئة في القرارين رقم ٢٠٠٦/٣٨ ورقم ٢٠٠٧/١٨٠ على التوالي.

- وينظم المرسوم بقانون رقم ١٩٩٩/٢٠٢ تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية على الصعيد الوطني.

- ويكمّل الاتفاق رقم ٥٥١٧ الصادر عن اللجنة التنفيذية التابعة لمجلس الوزراء عام ٢٠٠٥ بشأن ''انتهاكات أحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية''، الإجراءات التشريعية اللازمة لتنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

٦ - واتفاقية الأسلحة الكيميائية هي الاتفاق الدولي الوحيد الذي يشتمل على تدمير هذه الأسلحة والمنشآت التي تنتجها بشكل قابل للتحقق، وكذلك على التدابير الكفيلة بحماية الأشخاص والبيئة[(١)]. وتكتسي أهميةً كبرى ''مبادئُ وطرائق تدمير الأسلحة الكيميائية[(٢)]''. التي يجب أن تراعيها الدول الحائزة لهذا النوع من الأسلحة عند تدميرها.

٧ - وفي عام ٢٠٠٧، أصبحت ألبانيا أول بلد أتلف جميع أسلحته الكيميائية دون أن تتعرض البيئة لأي أضرار خلال هذه العملية. غير أنّ دولا أخرى حائزة للأسلحة الكيميائية تواصل تأجيل مهل تدميرها، الأمر الذي يُخشى له أن يؤدي إلى عدم الالتزام بالمهلة القصوى

(١) كما يتبين ذلك من: الفقرة ١٠ من المادة الرابعة، والفقرة ١ من المادة الخامسة، والفقرة ٣ من المادة السابعة، والفقرة ٤٣ من الفصل هاء من الجزء الثاني من مرفق التحقق، والفقرة ٧ من الفصل جيم من الجزء السادس من مرفق التحقق.

(٢) مرفق التحقق، الجزء الرابع - جيم ''تدمير الأسلحة الكيميائية والتحقق من تماشيه مع المادة الرابعة''، الفقرات ١٢ إلى ١٤.

التي حددتها الاتفاقية والتي تنتهي عام ٢٠١٢. ويظل هذا الأمر مصدر قلق للدول غير الحائزة لهذه الأسلحة، مثل كوبا.

٨ - وفي ما يتعلق بموضوع نزع السلاح النووي، ثمة حاجة ملحة لكي يدعو مؤتمر نزع السلاح إلى إجراء مفاوضات قصدَ إبرام معاهدة بهذا الشأن، بهدف إزالة هذا النوع من الأسلحة بشكل تام في غضون فترة زمنية محددة وفي ظل رقابة دولية صارمة. وأي معاهدة دولية بشأن نزع السلاح النووي ينبغي أن تشتمل بالضرورة على تدابير لحماية البيئة.

٩ - وتعزيز اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية والتكسينية في السنوات المقبلة أمر أساسي لحماية البيئة والحفاظ على التنوع البيولوجي في كوكبنا. ويتضمن مشروع بروتوكول تعزيز الاتفاقية الذي كان موضوع مفاوضات لسنوات عديدة، ضمن عناصر أخرى، تدابير مقترحة لحماية البيئة عند تنفيذ الاتفاقية. ولا ينبغي للمجتمع الدولي صرف النظر عن تحقيق هذا الهدف.

١٠ - ومن الأهمية بمكان كذلك إبراز جدوى وأهمية اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأيّ أغراض عدائية أخرى، التي صدقت عليها كوبا في ١٠ نيسان/أبريل ١٩٧٨ والتي لا تزال سارية المفعول بشكل كامل وينبغي أن تحظى بالقبول على نطاق عالمي.

١١ - وفي أقرب منطقة جغرافية لكوبا، تلاحَظ الأضرار الشديدة التي ألحقها سلاح البحرية للولايات المتحدة بالصحة والبيئة في جزيرة بييكس التابعة لبورتوريكو، باستخدامه العشوائي لها كساحة لمناوراته العسكرية من أجل أعماله العدوانية وعمليات الغزو، حيث استُخدمت حتى معدات تحتوي على مكونات مشعة. ونتيجة لذلك، يعاني سكان بييكس من أعلى نسبة إصابة بالسرطان في بورتوريكو بأكملها[٣].

١٢ - ومن جهة أخرى، ألحقت حرب الاحتلال التي تشنها الولايات المتحدة على العراق أضرارا مدمرة بالبيئة والتراث وحياة البشر.

(٣) يتضح من بيانات سجل الإصابة بالسرطان في وزارة الصحة في بورتوريكو أن معدل الإصابة بالسرطان في بييكس بدأ في الارتفاع منذ بداية عمليات القصف المدفعي الذي قام به سلاح البحرية للولايات المتحدة في عام ١٩٧٩ (Zavala-Segarra, D. *Incidencia de Cáncer en Vieques*).

لبنان

[الأصل: بالانكليزية]
[١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨]

لا يمتلك لبنان أسلحة يمكن اعتبارها مضرة بالبيئة. ولبنان حريص على تنفيذ الاتفاقات الدولية المتعلقة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة ومراعاة المعايير البيئية. وفي هذا الصدد، يود لبنان الإعراب عن قلقه البالغ إزاء امتلاك إسرائيل أسلحة دمار شامل يمكن أن تضر بالبيئة، حتى إذا لم تُستعمَل.

اليونان

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٨]

١ - تعتقد اليونان أنّ إيلاء العناية الشديدة لمسألة إدراج بنود تنص على حماية البيئة في جميع اتفاقيات نزع السلاح وفي عملية تنفيذها أمر بالغ الأهمية.

٢ - وتتبع اليونان سياسة خاصة بشأن حماية البيئة متماشية مع معايير الاتحاد الأوروبي والمعايير الدولية، وقد اعتمدت جميع الصكوك القانونية اللازمة لتنفيذ تلك السياسة. وتمتثل القوات المسلحة اليونانية امتثالا تاما لتلك التشريعات.

٣ - وبما أنّ اليونان تتقيّد بمعايير سلامة متشددة، فإنها لم تقم بإتلاف كميات كبيرة من فوائض الذخيرة في أماكن مفتوحة، وذلك منذ عام ٢٠٠١.

٤ - وقد عُيِّن الرائد يوانيس جياناكوبولوس جهة اتصال وطنية.